

قرارات

وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

قرار رقم ٦٥١ لسنة ٢٠١٥

وزير الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها وتعديلاته؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الوزارة؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩ لسنة ٢٠١٤ بتشكيل الوزارة؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٧٩ لسنة ١٩٩٦ بشأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات

القياسية المصرية؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٠٥ في شأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات

القياسية الغذائية؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٥١٥ لسنة ٢٠٠٥ في شأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات

القياسية للسلع والمنتجات الغذائية الواردة بالقائمة (٢) المرفقة به؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٦٣ لسنة ٢٠١٠ بشأن الإلزام بالمواصفة القياسية المصرية

م ق م ١٦٠١ - ١٦٠١؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٧١ لسنة ٢٠١٤ بتعديل البند (٤/٣/١) والخاص بالمحظى

الرطوبى لحبوب القمح ليكون كالتالى: نسبة محتوى الرطوبة لا تزيد عن (١٣,٥٪)

بالوزن كحد أقصى وذلك لمدة تسعة أشهر اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشر القرار؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٤/٢/٢٠١٥ بشأن مد المهلة

المخصوص عليها بالمادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٣٧١ لسنة ٢٠١٤ لمدة ستة أشهر أخرى؛

وعلى كتاب وزير التموين والتجارة الداخلية رقم (٤٥٩٠) بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٣ بشأن طلب مد العمل بالقرار الوزارى رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٢/٤ لمدة تسعه أشهر أخرى اعتباراً من ٢٠١٥/٩/١ :

وعلى كتاب الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة رقم (٣٠٨) بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٧ :

قرار:

(مادة أولى)

مد المهلة المنصوص عليها بال المادة الأولى من القرار الوزارى رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٥ لمدة تسعه أشهر أخرى اعتباراً من ٢٠١٥/٩/١

(مادة ثانية)

يُنشر هذا القرار بالواقع المصرية .

صدر في ٢٠١٥/٩/٧

وزير الصناعة والتجارة
والمشروعات الصغيرة والمتوسطة
منير فخرى عبد النور